مشروع دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية

ورقة تعريفية[1]

1. مقدّمة

1.1 مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية (GfD)

يأتي "مشروع دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية" في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية (GfD) التي تمّ أطلاقها في إجتماع وزاري عقد في البحر الميت في المملكة الأردنية الهاشمية في شباط/فبراير 2005 برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني وبحضور وفود رفيعة المستوى من 18 دولة عربية وبدعم برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD).

وللتذكير، فإن المبادرة تهدف الى إقامة منتدى إقليمي لحوار السياسات وبناء المعرفة والقدرات والشراكات في مجال إدارة الحكم (Governance) بهدف تعزيز قدرة الدول العربية على رسم وتنفيذ استراتيجيات التحديث والتطوير والتسريع في عملية التنمية البشرية. ويفيد هنا الإشارة الى ان المبادرة في مرحلتها الأولى (2005 – 2007)، تمحورت حول ستة مواضيع[2] توّلتها ست مجموعات عمل إقليمية ضمّت عددا من الدول العربية برئاسة دولة عربية بالشراكة مع دولة أو أكثر من دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD).[3]

ومع إنتهاء المرحلة الأولى، تستعدّ الدول العربية مع شركائها لإطلاق المرحلة الثانية (2008–2010) التي ستشهد مجموعة كبيرة من النشاطات والمشاريع على المستويين الوطني والإقليمي بينها "مشروع دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية" الذي ينفّذه برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة

الإنمائي (UNDP-POGAR) بالتنسيق مع منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD)، وبالتكامل والشراكة مع مكتب الأمم المتّحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC).

1.2 مجموعة العمل الإقليمية حول "دور القضاء وتنفيذ الأحكام"

إن "مشروع دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية" هو إحدى نتائج حوار السياسات والتبادل المعرفي والفني الذي جرى في إطار المرحلة الأولى من مبادرة الإدارة الرشيدة. وبالتحديد، فإنّه جاء نتيجة جهود مجموعة العمل الإقليمية حول "دور القضاء وتنفيذ الأحكام"، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية وشراكة الجمهورية الفرنسية والولايات المتّحدة الأميركية، وبنى على خلاصات الدراسات المسحية التي اجريت في عشرة دول عربية تحت إشراف المجموعة.

وقد وضع ممثلو الدول العربية في مجموعة العمل الإقليمية مسوّدة المشروع الذي تمّ تطويره فيما بعد، من خلال عملية تشاورية قادتها وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية، وانتهت الى تبنّي الخطوط الإستراتيجية للمشروع على أن يقوم برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) بتنفيذه بالتعاون مع الأطراف الدولية ذات الصلة وبالتنسيق المستمر مع الدول العربية في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة.

2. أهداف المشروع

يسعى "مشروع دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية" الى تحقيق أربعة أهداف من خلال خط استراتيجي متناسق يؤدي الى دعم الدول العربية في مكافحة الفساد بصورة فعالّة ووفق أولوياتها وحاجاتها التقنية. الأهداف الأربعة هي:

- بناء معرفة متوطّدة للحاجات التقنية لكل دولة عربية في ضوء الإتفاقية
- شرح متطلبات تطبيق الإتفاقية وتقديم أفضل الممارسات في هذا الشأن
- دعم تطوير برامج المساعد التقنية على المستوى الوطني للدول العربية الراغبة بذلك
- مراجعة دورية لجهود تطبيق الإتفاقية وتبادل التجارب الناجحة والدروس المستفادة

2.1 بناء معرفة متوطّدة للحاجات التقنية لكل دولة عربية في ضوء الإتفاقية

يهدف المشروع الى بناء معرفة متوطّدة للحاجات التقنية لكل دولة عربية في ضوء إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) وذلك من خلال دراسة الإطار القانوني والمؤسسي في كل دولة مشاركة ومقارنتها بأحكام الإتفاقية. سيتم ذلك من خلال تطوير أدوات رصدية خاصة، كنماذج الأسئلة المتخصصة ولوائح الشطب المبسّطة (checklists) وتنفيذها عبر دعم مباشر للدول العربية من خلال تمارين عملية وتنسيق فنّي مستمر.

2.2 شرح متطلبات تطبيق الإتفاقية وتقديم أفضل الممارسات في هذا الشأن

يهدف المشروع الى شرح متطلبات تطبيق الإتفاقية بصورة مفصّلة من خلال الإستعانة بأفضل الخبرات العربية والدولية وتقديم أفضل الممارسات في هذا الشأن بغية تسهيل صنع السياسات وإتخاذ القرارت الآيلة الى تطبيق الإتفاقية من قبل أصحاب القرار. سيتم ذلك من خلال تنظيم مؤتمرات إقليمية متخصصة تساعد في تعميم هذه المعرفة، ودعم مشاركة الدول العربية في المحافل المتخصصة لا سيّما مؤتمر الدول الأطراف (Conference of State Parties – CoSP).

2.3 دعم تطوير برامج المساعد التقنية على المستوى الوطني للدول العربية الراغبة بذلك

يهدف المشروع الى دعم الدول العربية، الراغبة، في تطوير برامج المساعدة التقنية على المستوى الوطني ومن ثمّ توفير الفرصة لجمع هذه الدول مع مانحي المساعدة التقنية في إجتماعات ثنائية بغية تأمين الدعم المالي والفنّي لتنفيذ هذه البرامج. قد يتمّ ذلك على هامش المؤتمرات الإقليمية أو من خلال ورش عمل متخصصة.

2.4 مراجعة دورية لجهود تطبيق الإتفاقية وتبادل التجارب الناجحة والدروس المستفادة

يهدف المشروع الى تأمين ألية إقليمية لدعم عملية المراجعة الدورية لجهود تطبيق الإتفاقية ولتبادل التجارب الناجحة والدروس المستفادة بين الدول العربية. وذلك يخدم تنسيق الجهود ويدعم الدول العربية في تنفيذ إلتزاماتها أمام مؤتمر الدول الأطراف (Conference of State Parties – CoSP)، لا سيّما لجهة التزامها بتقديم التقرير السنوي. ستتم هذه المراجعة الدورية من خلال إنشاء ودعم شبكة إقليمية عربية لمكافحة الفساد ومن خلال تنظيم نشاطات معيّنة هدفها مراجعة تطبيق نواح محدّدة من الإتفاقية.

3. خطة المشروع لسنة 2007-2008

إنطلاقا من أهداف المشروع وبناءا على نتائج المرحلة الاولى لمبادرة الإدارة الرشيدة والعمليات التشاورية الجارية، تمّ تحديد عدد من الأولويات لتطبيق إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) تمّ تقسيمها على أربعة محاور. كما تمّ تحديد عدد من الأنشطة المحتملة لسنة 2007-2008.

3.1 محاور المشروع

- هيئات مكافحة الفساد (المادتين 5 و6): سيركّز هذا المحور على دور الهيئات وحاجاتها التقنية للقيام بمهامها وعلاقتها مع الجهات الاخرى ذات العلاقة بموضوع مكافحة الفساد لا سيّما وزارة العدل والقضاء.
- الأخلاقيات والسلوكيات في القطاع العام والقضاء (المادتين 8 و11): سيركّز هذا المحور على بناء المعرفة حول المبادئ والمعايير الدولية والمدوّنات الإقليمية والوطنية ذات الصلة وعلى تدريب الموظّفين والقضاة على تطبيقها.
- تجريم الفساد وغسل الأموال ومسائل إنفاذ القانون (الفصل الثالث): سيركّز هذا المحور على المتطلبات التشريعية لتفعيل ملاحقة جرائم الفساد وغسل الأموال وعلى بناء المعرفة والقدرات في مسائل حماية الشهود والخبراء، والضحايا، والمبلّغين، ومسائل التعاون بين الجهات المولجة إنفاذ القانون وملاحقة هذا النوع من الجرائم.
- إسترجاع الموجودات (الفصل الخامس): سيركّز هذا المحور على بناء المعرفة والقدرات لمنع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة وتعزيز آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة.

3.2 النشاطات المحتملة لسنة 2007-2008

- عملية الرصد التحليلي (Gap Analysis): سيقوم فريق من الخبراء الدوليين من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR)، ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD)، ومكتب الأمم المتّحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) بتقديم الدعم لخبراء ورسميين يمثّلون الدول العربية من أجل إتمام عملية رصد تحليلي للإطار القانوني والمؤسسي في الدول العربية وفق إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). وقد يتطلب ذلك إجراء عدد من ورش العمل المتخصصة لتسهيل هذه العملية.

- المؤتمر الإقليمي الأوّل: سيعقد المؤتمر الإقليمي الأول في عمّان (الأردن) بتاريخ 16-18 كانون الأول/ديسمبر 2007، من أجل إطلاق المشروع بصورة رسمية والتعريف بمحاوره. ثمّ سيركّز المؤتمر على موضوع إسترجاع الموجودات لشرح متطلبات الإتفاقية وتقديم أفضل الممارسات في هذا المجال.

- المؤتمر الإقليمي الثاني: سيعقد المؤتمر الإقليمي الثاني في أوائل أيار/مايو 2008، وسيركّز على دور الهيئات وحاجاتها التقنية للقيام بمهامها وعلاقتها مع الجهات الاخرى ذات العلاقة بموضوع مكافحة الفساد بهدف شرح متطلبات الإتفاقية وتقديم أفضل الممارسات في هذا المجال.

- المؤتمر الإقليمي الثالث: سيعقد المؤتمر الإقليمي الثالث في أواخر تموز/يوليو وسيركّز على متطلبات تفعيل ملاحقة جرائم الفساد وغسل الأموال حسب الإتفاقية. كما سيتناول مسائل حماية الشهود والخبراء، والضحايا، والمبلّغين، ومسائل التعاون بين الجهات المولجة إنفاذ القانون وملاحقة هذا النوع من الجرائم بهدف شرح متطلبات الإتفاقية وتقديم أفضل الممارسات في هذا المجال.

- مشاركات في المحافل الدولية: سيتم دعم مشاركة وفود من الدول العربية للمشاركة في المحافل الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد وأبرزها مؤتمر الدول الأطراف (Conference of State Parties – CoSP) الذي سيعقد في إندونيسيا أواخر كانون الثاني/يناير 2008. كما قد يتم دعم بعثات متخصصة لبناء القدرات في مجالات معينة ضمن محاور الإتفاقية.

- نشاطات لتطوير برامج المساعدة التقنية على المستوى الوطني: ستشكّل المؤتمرات الإقليمية فرصا مناسبة لتطوير برامج المساعدة التقنية على المستوى الوطني بالتعاون مع الخبرات المتواجدة. كما أنّها ستتيح الفرصة للدول العربية الراغبة بالإجتماع مع مانحي المساعدة التقنية من أجل بحث إمكانيات التعاون المشترك. هذا إضافة الى إمكانية تنظيم ورش عمل متخصصة لهذا الغرض بناء على طلبات الدول العربية.

- نشاطات لإنشاء شبكة إقليمية عربية لمكافحة الفساد: يقوم برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD)، ومكتب الأمم المتّحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) بتطوير مقترحات من اجل إنشاء شبكة إقليمية عربية لمكافحة الفساد بناء على إقتراح هيئة مكافحة الفساد في الأردن والهيئة العليا لمكافحة الفساد في

اليمن. هذا وسيتم إرسال هذه المقترحات الى الدول العربية بهدف تطويرها والبدء بتنفيذها.

4. الدول المشاركة والجهات المستفيدة

كل الدول العربية مدعوّة للمشاركة في هذا المشروع. ويتكفّل برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) بتغطية تفقات هذه المشاركة لعدد من الدول العربية متوسّطة الدخل التي وقّعت وصدّقت على إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، وهي، الأردن، والجزائر، ومصر، والمغرب، واليمن. يضاف اليهم العراق الساعي حاليا الى توقيع وتصديق الإتفاقية.

اما الجهات المستفيدة من هذا المشروع فهي وزارات العدل، وهيئات مكافحة الفساد، والقضاء، والنيابات العامة، بشكل أساسي، ومن ورائها مؤسسات القطاعين العام والخاص وهيئات المجتمع المدني.

---

[1] لمعلومات أكثر عن المشروع، الرجاء الإتصال ببرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR)، السيّد أركان السبلاني، الإختصاصي القانوني في "مشروع دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية" على البريد الإلكتروني arkan.el-seblani@undp.org.

[2] المواضيع الستة هي (أ) "الخدمة المدنية والنزاهة"، و(ب) "الحكومة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية"، و(ج) "إدارة الأموال العامّة"، و(د) "تقديم الخدمات العامة، والشراكة بين القاعين العام والخاص، والإصلاح التنظيمي"، و(ه) "دور القضاء وتنفيذ الأحكام"، و(و) "المواطنون والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام".

[3] لمعلومات أكثر عن المبادرة، الرجاء زيارة موقعها الإلكتروني www.arabgov-initiative.org